

Distr.: General
3 May 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة
إلىفرادى البلدان أو المناطق

نهج جديد للتصدي للكوليرا في هايتي

تقرير الأمين العام

موجز

في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، أعلن الأمين العام السابق اتّباع الأمم المتحدة نهجاً جديداً متعلقاً بوباء الكوليرا في هايتي. ويتألف النهج الجديد من مسارين. وينطوي المسار ١ على تكثيف الدعم الذي تقدمه المنظمة لخفض معدلات انتقال عدوى الكوليرا ووقف انتقالها في نهاية المطاف، وتحسين إمكانية الحصول على الرعاية والعلاج، ومعالجة المسائل الأطول أجلاً في مجال المياه والصرف الصحي والنظم الصحية في هايتي. أما المسار ٢، فينطوي على إعداد حزمة مساعدات مادية وتوفير الدعم للهايتيين الأكثر تضرراً بشكل مباشر من وباء الكوليرا. ويجب أن تشمل هذه الجهود ضحايا المرض وأسرههم باعتبارهم محطّ التركيز الرئيسي. وحثّ الأمين العام السابق الدول الأعضاء على أن تبين تضامنها مع الشعب الهايتي بزيادة مساهماتها الرامية إلى القضاء على وباء الكوليرا ومساعدة المتضررين منه.



وأقرت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٧١ المتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية أخلاقية تجاه ضحايا وباء الكوليرا في هايتي، إلى جانب مسؤوليتها عن دعم هايتي للتغلب على الوباء وبناء نظم سليمة للمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية، ورحبت بالنهج الجديد، ودعت جميع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية وسائر الشركاء من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية إلى تقديم دعمها الكامل للنهج الجديد، ولا سيما تكتيف جهودها الرامية إلى التصدي لوباء الكوليرا والقضاء عليه والاستجابة لمعاناة ضحاياه بسبل منها تقديم المساعدة المادية والدعم للمجتمعات المحلية والهايتيين الأكثر تضرراً بشكل مباشر من وباء الكوليرا. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً إضافياً لتنظر فيه في دورتها الحادية والسبعين المستأنفة.

وعملاً بذلك الطلب، يقدم هذا التقرير معلومات محدثة عن حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا في هايتي ومواصلة تطوير النهج الجديد وتنفيذه.

ويحث الأمين العام الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل للنهج الجديد بغية السيطرة على الكوليرا في هايتي والقضاء عليها وتوفير المساعدة المادية والدعم.

أولاً - مقدمة

١ - يهدف نهج الأمم المتحدة الجديد إلى تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الكوليرا في هايتي، وتحفيز العمل على تحسين نظم المياه والصرف الصحي بغية كفاءة حصول جميع الهايتيين على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي، وتقديم المساعدة المادية والدعم إلى الهايتيين الأكثر تضرراً بشكل مباشر من وباء الكوليرا. ويتسق النهج الجديد مع القيم الأساسية للمنظمة ومع أهداف التنمية المستدامة.

٢ - ويتألف النهج الجديد من مسارين. ويشمل المسار ١ جانبين، فالمسار ١ ألف يتمثل في تكثيف شديد لجهود التصدي لمرض الكوليرا والحد من انتشاره في هايتي. والهدف هو كفاءة تلقي المصابين بالكوليرا رعاية طبية فورية لمنع وقوع مزيد من الوفيات واتخاذ تدابير للحد من انتشار الكوليرا في هايتي. أما المسار ١ باء فيتتمثل في تعبئة الجهود الدولية لتحسين نظم المياه والصرف الصحي من أجل القضاء على الكوليرا في هايتي. وتشكل هذه الخطوات، إلى جانب دورها في القضاء على الكوليرا في الأجل الطويل، عنصراً أساسياً لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة في هايتي، ولا سيما الهدف ٦، وهو ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

٣ - ويتألف المسار ٢ من حزمة مساعدات مادية ودعم تُقدّم إلى الهايتيين الأكثر تضرراً بشكل مباشر من الكوليرا، حيث ينصبّ التركيز على الضحايا وأسراهم ومجتمعاتهم المحلية. وهو يشكل تعبيراً محدداً وملموساً عن اعتراف المنظمة بمعاناة الشعب الهايتي بسبب الكوليرا. ويهدف إلى تقديم استجابة فعالة لمكافحة الآثار التي يخلفها مرض الكوليرا في الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية.

٤ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قدم الأمين العام السابق تقريره بشأن النهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي (A/71/620) إلى الجمعية العامة. واعتذر أيضاً لشعب هايتي باسم الأمم المتحدة. وذكر أن المنظمة لم تتخذ ببساطة ما يكفي من الخطوات لمكافحة تفشي وباء الكوليرا والحد من انتشاره في هايتي وأعرب عن بالغ الأسف لدورها.

٥ - وأقرت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٧١ المتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية أخلاقية تجاه ضحايا وباء الكوليرا، إلى جانب مسؤوليتها عن دعم هايتي للتغلب على الوباء وبناء نظم سليمة للمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية. ورحبت الجمعية العامة بالنهج الجديد، ودعت جميع الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة المعنية وسائر الشركاء من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية إلى تقديم دعمها الكامل للنهج الجديد، ولا سيما تكثيف جهودها الرامية إلى التصدي لوباء الكوليرا والقضاء عليه والاستجابة لمعاناة ضحاياه بسبل منها تقديم المساعدة المادية والدعم للمجتمعات المحلية والهايتيين الأكثر تضرراً بشكل مباشر من وباء الكوليرا.

٦ - وولّد اعتذار الأمين العام السابق باسم الأمم المتحدة قدراً كبيراً من النوايا الحسنة في هايتي. ويتعين على الأمم المتحدة إبداء عزمها على تنفيذ النهج الجديد وإلا لخاطرت بتبديد هذه النوايا الحسنة.

٧ - وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/223)، إن العودة إلى النظام الدستوري واستمرار الاستقرار السياسي في المستقبل في هايتي سيشيخان فرصة الانتقال من المشاشة الاقتصادية إلى النمو والتنمية المستدامين، بمساعدة كبيرة من المجتمع الدولي دعماً للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في هايتي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

ثانياً - المستجدات المتعلقة بحالات الإصابة بالكوليرا في هايتي

٨ - على النحو المبين في التقرير الأول بشأن النهج الجديد (A/71/620)، أبلغ عن أولى حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في مقاطعة أرتيبونيت. والكوليرا مرض يُحدث حالة إسهال شديد وحاد ومسبّب للجفاف قد يقتل الأطفال والبالغين في أقل من ١٢ ساعة. وهو ينتج من الإصابة بسلاسة مُمرضة من جرثومة الضمات الكوليرية، وهي قادرة على إنتاج سم قوي يُعرف بسم الكوليرا. وحسب درجة خطورة الإصابة، يمكن معالجة الكوليرا بأملح الإمهاة الفموية و/أو السوائل الوريدية و/أو المضادات الحيوية. وتكون نسبة الوفيات من الحالات المصابة أقل من ١ في المائة عندما تخضع حالات تفشي وباء الكوليرا لإدارة سليمة.

٩ - ويبيّن الجدول حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا في هايتي خلال الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١٧.

حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا في هايتي خلال الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١٧

السنة	السكان	حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا				معدل الوفيات في المستشفيات (النسبة المئوية)	معدل الوفيات في المستشفيات (لكل ١٠٠٠ شخص)	
		الحالات التي نقلت إلى المستشفيات	الوفيات في خارج مجموع المستشفيات	الوفيات	مجموع الوفيات			
٢٠١٠ (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر)	١٠ ٠٨٥ ٢١٤	١٨٥ ٢١٠	١٠٣ ٧٢٨	٢ ٥٢١	١ ٤٣٠	٣ ٩٥١	٢,٤٣	١٨,٣٦
٢٠١١	١٠ ٢٤٨ ٣٠٦	٣٥٢ ٠٣٣	١٨٦ ٦٧٣	١ ٩٥٠	٩٧٧	٢ ٩٢٧	١,٠٤	٣٤,٣٥
٢٠١٢	١٠ ٤١٣ ٢١١	١٠١ ٥٠٣	٦١ ٨٧٧	٥٩٧	٣١١	٩٠٨	٠,٩٦	٩,٧٥
٢٠١٣	١٠ ٥٧٩ ٢٣٠	٥٨ ٥٧٤	٣٧ ٦٤٩	٤٠٣	١٨٤	٥٨٧	١,٠٧	٥,٥٤

السنة	السكان	حالات الاشتباه في الإصابة بالكليرا					معدل الوفيات في المستشفيات (النسبة المئوية)	معدل الإصابة لكل ١٠٠٠ شخص
		الحالات التي نقلت إلى مستشفيات	الوفيات في مستشفيات	الوفيات خارج مستشفيات	مجموع الوفيات	معدل الوفيات في المستشفيات		
٢٠١٤	١٠٧٤٥٦٦٥	٢٧٣٩٢	١٩٤٧٦	٢٠٩	٨٨	٢٩٧	١,٠٧	
٢٠١٥	١٠٩١١٨١٩	٣٦٠٤٥	٢٩٦٤٢	٢٢٤	٩٨	٣٢٢	٠,٧٦	
٢٠١٦	١١٠٧٨٠٣٣	٤١٤٢١	٣٣٨٣٧	٣٠٧	١٤٠	٤٤٧	٠,٩١	
٢٠١٧ (١ كانون الثاني/يناير إلى ٨ نيسان/أبريل)	١٢٢٠١٤٣٧	٤٨٧١	٣٨٤٨	٤٧	٢٢	٦٩	١,٢٢	
المجموع		٨٠٧٠٤٩	٤٧٦٧٣٠	٦٢٥٨	٣٢٥٠	٩٥٠٨		

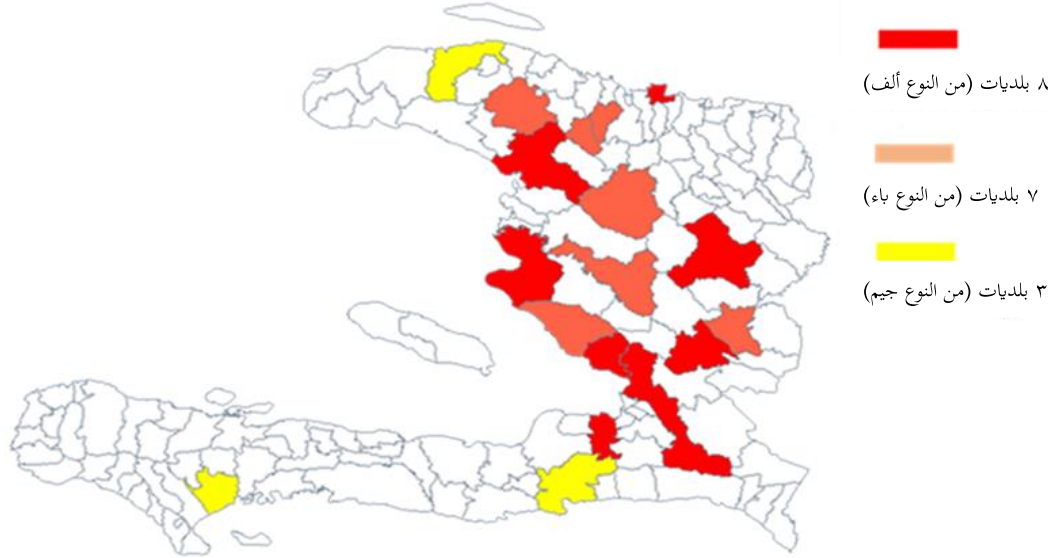
المصدر: وزارة الصحة العامة والإسكان في هايتي.

١٠ - وارتفع عدد حالات الاشتباه في الإصابة بالكليرا في عام ٢٠١٦، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع حاد في حالات الاشتباه في الإصابة في الجنوب خلال الأسابيع الثلاثة التي تلت الإعصار ماثيو. وانخفض هذا العدد انخفاضاً ملحوظاً منذ ذلك الحين نظراً إلى التحسن الكبير الذي شهدته تنظيم الجهود المكثفة لمكافحة الكليرا اعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بفضل توفر موارد إضافية للمسار ١ ألف. ومن المهم الحفاظ على الجهود المكثفة لمكافحة الكليرا طوال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ من أجل إنقاذ الأرواح والحد من انتقال عدوى الكليرا إلى ما دون ١٠٠٠٠ حالة اشتباه في الإصابة بالكليرا سنوياً بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

١١ - وعلى الرغم من استمرار الإبلاغ عن حالات الاشتباه في الإصابة بالكليرا في جميع أرجاء البلد، لا يزال العبء الرئيسي يتركز في مقاطعات الشمال وأرتيبونيت والغرب والوسط. وصنفت وزارة الصحة العامة والسكان البلديات المتضررة في هذه المقاطعات ضمن ثلاث فئات. فقد شهدت البلديات من النوع ألف نسبة عالية من استمرار المرض في العاميين الماضيين (وجود الكليرا على مدى أكثر من ٥٠ في المائة من السنة). وهي مناطق حضرية ذات ظروف صحية مواتية لانتقال المرض، وتتضمن عوامل عدة تسمح بالتواصل أو التجارة (موانئ بحرية أو طرق رئيسية) وأسواق غذائية كبيرة. وأظهرت البلديات من النوع باء نسبة متوسطة من استمرار المرض (على مدى ٢٥ إلى ٥٠ في المائة من السنة) وهي تتضمن عدة عوامل تحفز انتقال العدوى (طرق رئيسية أو أسواق). وأظهرت البلديات من النوع جيم نسبة متوسطة من استمرار المرض (على مدى ٢٥ إلى ٥٠ في المائة من السنة) وهي تتضمن عوامل محدودة تسمح بانتقال العدوى لأن هذه البلديات تقع في نهاية الطرق الرئيسية. ووفقاً لخطة الوزارة للقضاء على الكليرا في المدى المتوسط التي نشرت في آب/أغسطس ٢٠١٦، تقع حالات الاشتباه في الإصابة في ثماني بلديات حضرية أو شبه حضرية ("بؤر ساخنة" تشهد نسبة عالية من استمرار المرض) وسبع بلديات من النوع باء وثلاث بلديات من النوع جيم (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

البلديات التي تخطى بالأولوية في هايتي: استمرار الكوليرا، نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٦



المصدر: وزارة الصحة العامة والإسكان في هايتي.

ثالثا - النهج الجديد: المسار ١

١٢ - تجدر الإشارة إلى أن تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الكوليرا في هايتي يمثل، ولا سيما من جانب الهايتيين أنفسهم، أهم مساهمة يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لدعم هايتي (انظر [A/71/620](#)، الفقرة ٢٥).

ألف - المسار ١ ألف

١٣ - ينطوي المسار ١ ألف الذي يهدف إلى تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الكوليرا والحد من انتشار المرض، على خمسة عناصر: أفرقة الاستجابة السريعة، والعلاج الفوري لمن أصيبوا بالكوليرا، واتخاذ تدابير لتفادي انتشار الكوليرا، وتطهير المياه بالكلور، والتطعيم الفموي ضد الكوليرا.

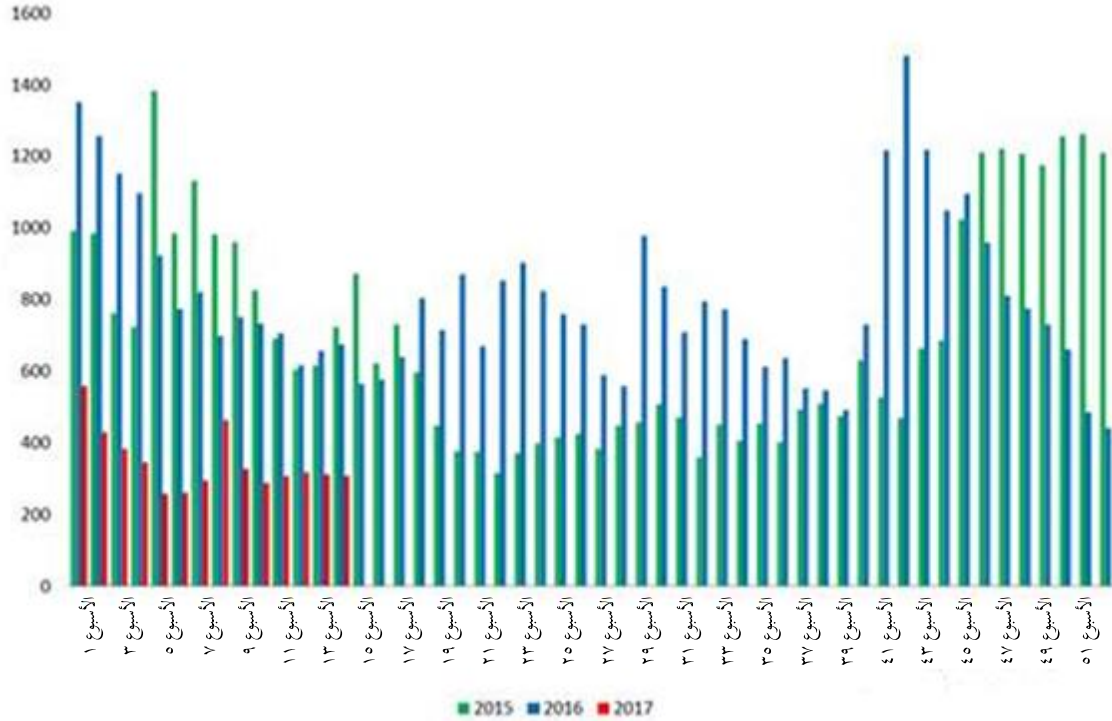
١٤ - ويتمثل الهدف من المسار ١ ألف في الحد من انتشار الكوليرا إلى أقل من ١٠ ٠٠٠ حالة مشتبه فيها سنويا بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

١٥ - وقد عمدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والسكان في هايتي، إلى تكثيف عملها بشأن مكافحة الكوليرا، ونتيجة لذلك، استمر إجمالي الحالات المشتبه في إصابتها بالكوليرا في الانخفاض في عام ٢٠١٧. وكما هو مبين في الشكل الثاني، منذ الأسبوع ٣ لانتشار

الوباء من عام ٢٠١٧، تراوح معدل الإصابة الأسبوعي إجمالاً بين ٢٠٠ و ٤٠٠ حالة مشتبه فيها.

الشكل الثاني

حالات الإصابة الجديدة المشتبه فيها في الفترة بين عام ٢٠١٥ والأسبوع ١٤ لانتشار الوباء من عام ٢٠١٧



المصدر: وزارة الصحة العامة والإسكان في هايتي.

١٦ - وتتولى حكومة هايتي واليونسيف والجهات الشريكة حالياً المسؤولية عن ٨٨ فريق استجابة سريعة تعمل في جميع أنحاء هايتي. وتتألف الأفرقة من أفرقة استجابة للطوارئ من وزارة الصحة العامة والسكان تعمل مع منظمات غير حكومية دولية. وعند تلقي معلومات بشأن حالة إصابة بالكوليرا مشتبه فيها، يجري إرسال أفرقة في غضون ٤٨ ساعة لتقديم العلاج للشخص المصاب؛ وتطهير الأسر المعيشية والأسر المجاورة المباشرة؛ وتوزيع مواد لتطهير المياه وتخزينها على الأسر المعيشية؛ والقيام بأنشطة التشجيع على النظافة الصحية في المرافق الصحية للأسر والمجتمعات المحلية؛ والإمداد بأملاح الإماهة الفموية والصابون، وإجراء رصد منهجي بعد توزيعها؛ وإنشاء مراكز مؤقتة لتطهير المياه بالكولور في المواقع التي يتبين أن نتائج الاختبار فيها إيجابية؛ ومساعدة الحكومة على التحقق من مستويات الكلور في شبكات المياه، ودعم عمليات تطهير المياه بالكولور؛ وإجراء إصلاحات لنظم توزيع المياه على نطاق ضيق.

١٧ - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قدمت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية واليونيسيف المساعدة لإطلاق حملة تطعيم فموي بجرعة واحدة ضد الكوليرا شملت ٧٦٩ ٩٩٠ شخصا في مقاطعتي غراند آنس والجنوب اللتين تعدان من أشد المناطق تضررا من الإعصار ماثيو. وكتفت وزارة الصحة العامة والسكان والجهات الشريكة أيضا من جهود التنفيذ التي يبذلونها فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي في هاتين المقاطعتين في الأسابيع التي أعقبت مباشرة الإعصار ماثيو. وتبرعت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية بما قدره ٨,٣٥ أطنان من الكلورين (الهيپوكلوريت عالي التركيز بنسبة ٧٠ في المائة) للمديرية الوطنية لإمداد المياه والصرف الصحي ولثلاث مديريات للرعاية الصحية في المقاطعات بغية كفالة تلبية الاحتياجات من مياه الشرب المأمونة للسكان الضعفاء في أعقاب الإعصار ماثيو.

١٨ - وتشمل أفضل الممارسات من أجل إدارة تفشي الكوليرا الاستجابة السريعة والعلاج الفعال، وتطهير قنوات الإمداد بالمياه والتحصين. وقد طبقت جميع هذه التدابير في المناطق المتضررة في أعقاب الإعصار ماثيو. وفي ضوء الحالة الهشة للغاية في ذلك الوقت، تفيد تحليلات الخبراء بأن حملة التطعيم الفموي بجرعة واحدة ضد الكوليرا ساعدت على حماية السكان المعرضين للخطر.

١٩ - وتهدف وزارة الصحة العامة والسكان إلى تلقيح جميع السكان بحلول عام ٢٠٢٠، شريطة توفر مخزون كاف من اللقاحات. ويواصل التحالف العالمي للقاحات والتحصين تدعيم المخزونات الاحتياطية من اللقاحات الفموية ضد الكوليرا التي ستستمد منها اللقاحات. وفي عام ٢٠١٧، تعتزم الوزارة القيام بحملة تطعيم فموي بجرعتين ضد الكوليرا لفائدة ٢,٨ مليوني شخص يقيمون في مقاطعات الوسط وأرتيبونيت السفلى والغرب، وتعتمزم كذلك إعطاء جرعة ثانية لـ ٧٦٩ ٩٩٠ شخصا تلقوا جرعة واحدة في مقاطعتي غراند آنس والجنوب. وتعتمزم الوزارة إعطاء ما مجموعه ٦,٦ ملايين جرعة من اللقاح الفموي ضد الكوليرا في عام ٢٠١٧. وبالتالي، ستستهدف الحملة ٣,٣ ملايين شخص من مقاطعات الشمال الغربي والشامي والشمال الشرقي وأرتيبونيت العليا في عام ٢٠١٨؛ و ٣,٦ ملايين شخص من مقاطعة الغرب في عام ٢٠١٩؛ و ٣ ملايين شخص من مقاطعات شبه الجزيرة الجنوبية وهي غراند آنس والجنوب ونيبس والجنوب الشرقي في عام ٢٠٢٠. وتتوقع الأمم المتحدة، من خلال منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، أن تعمل مع الحكومة (وزارة الصحة العامة والسكان) على تنفيذ هذه الخطة حالما يتوفر التمويل اللازم لاقتناء اللقاحات وإعطائها. وستساعد اليونيسيف أيضا المديرية الوطنية لإمدادات المياه والصرف الصحي بأنشطة تكميلية تتعلق بمعالجة المياه وتطهيرها بالكلور على مستوى الأسر المعيشية بغية تحسين فعالية حملة التلقيح.

٢٠ - ويقدر أن تصل تكلفة مواصلة المسار ١ ألف، تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة الكوليرا والوقاية منها وتقديم الدعم طوال عام ٢٠١٧ مبلغا قدره ٧٦,١ مليون دولار موزعا على النحو التالي: الاستجابة السريعة (١٢,١ مليون دولار)؛ وخدمات الرعاية الصحية للمصابين بالكوليرا (١٠,٥ ملايين دولار)؛ وعمليات التنسيق والمراقبة (٣,٥ ملايين دولار)؛ والتثقيف بشأن الكوليرا (٤ ملايين دولار)؛ والتلقيح ضد الكوليرا (١٩,٥ مليون دولار)؛ والمبادرات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية في البلدات الرئيسية (٢٦,٥ مليون دولار).

٢١ - وتحتاج اليونيسيف إلى مبلغ قدره ٢٣ مليون دولار لمواصلة القيام بجميع عناصر استجابتها المكثفة لمكافحة الكوليرا في عام ٢٠١٧. وقد نجحت في تعبئة مبلغ قدره ١٠,٣ ملايين دولار يتألف من قرض بمبلغ قدره ٨ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، ومبلغ قدره ١,٣ مليون دولار من اليابان، ومبلغ قدره مليون دولار تعهدت كندا بتوفيره، مما سيجعل لها أن تواصل بذل جهودها المكثفة حتى الربع الثالث. وستلقى اليونيسيف أيضا مبلغا قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، على النحو المبين في الفقرة ٢٦ أدناه (انظر الفرع السابع للاطلاع على معلومات تفصيلية عن إنشاء الصندوق الاستثماري). بيد أن هناك عجزا تمويليا يبلغ زهاء ١٢,٢ مليون دولار حتى نهاية العام. ومن الضروري أيضا توفير مبلغ إضافي قدره ٨ ملايين دولار لتسديد قرض الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

٢٢ - ولم تعد تتوفر لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية موارد لتغطية الجوانب الطبية والصحية للاستجابة المكثفة في مكافحة الكوليرا نتيجة سحب جهات مانحة لتمويلاتها. وهي تسعى لجمع مبلغ قدره ١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧، لا يشمل أنشطة التلقيح. أما الاحتياجات الطبية الطارئة لعام ٢٠١٧، فتبلغ ٤,٥ ملايين دولار. وقد تلقت مبلغا قدره ١٩٠ ٠٠٠ دولارا من كندا وستلقى مبلغا آخر قدره ١,٥ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، على النحو المبين في الفقرة ٢٧ أدناه، مما يخلف عجزا يصل إلى زهاء ٢,٨ مليون دولار.

٢٣ - وسيبلغ مجموع التكلفة التقديرية لحمالات التطعيم الفموي ضد الكوليرا التي تشمل اللقاحات واللوجستيات وتطهير المياه على مستوى الأسر المعيشية ١٩,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وقد قامت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية بجمع قرابة مليون دولار لإجراء الجولة الثانية من التلقيح ضد الكوليرا في الجنوب منذ الإعصار ماثيو، والتي ستبدأ يوم ٥ أيار/مايو؛ لكن من الضروري توفير مبلغ إضافي قدره ١٨,٥ مليون دولار لعام ٢٠١٧ وآخر قدره ١٤,٨ مليون دولار لعام ٢٠١٨، وذلك لتغطية مجموع التكلفة البالغة ٣٤,٣ مليون دولار طيلة فترة السنتين.

- ٢٤ - وخلاصة القول، إذا استُثني التلقيح، تواجه اليونيسيف ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية عجزاً تمويلياً يناهز ١٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وإذا لم يؤمن هذا المبلغ، فإن المكاسب التي تحققت حتى الآن من الاستجابة المكثفة لمكافحة الكوليرا ستتلاشى، ومن المرجح جداً أن يستفحل تفشي الوباء وقد يمتد إلى أجزاء أخرى من البلد، مما يتسبب في المزيد من المعاناة بين السكان وفي انتكاسة كبيرة في خطط القضاء عليه.
- ٢٥ - ووافق رئيس صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني في جلسته الأولى التي عقدت في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، على تمويل المشاريع التي اقترحتها اليونيسيف ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية.
- ٢٦ - وُمنحت اليونيسيف مبلغاً قدره ٥٠٠.٠٠٠ دولار من الصندوق الاستئماني لتنفيذ مشروع يدعم مكافحة الكوليرا ويساهم في وقف العدوى بها في هايتي. والمشروع، الذي ركز على أربع مقاطعات لا تزال تتحمل العبء الأكبر على صعيد انتشار الكوليرا، ومقاطعات الشمال والوسط وأرتيبونيت والشرق، يمتد من نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ويتسق مع خطة الحكومة متوسطة الأجل للقضاء على الكوليرا.
- ٢٧ - أما منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، فقد مُنحت مبلغاً قدره ١,٥ مليون دولار من الصندوق الاستئماني لتنفيذ مشروع يهدف إلى خفض إجمالي معدل الوفيات المؤسسي بسبب الكوليرا. والمشروع الذي يركز على كفاءة إدارة الرعاية الطبية الجيدة لتوفير العلاج الملائم لحالات الكوليرا المشتبه فيها، ودعم نظام الرقابة الوبائية لتحسين الاستجابة السريعة للإنذارات والإشعارات بظهور الكوليرا، يمتد من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨.
- ٢٨ - ونظراً إلى عدم إمكانية التنبؤ بديناميات المرض، من الصعب التنبؤ باحتياجات عام ٢٠١٨. ووفقاً للخطة المتوسطة الأجل للقضاء على الوباء، لا بد من توفير مبلغ قدره على الأقل ٣٥ مليون دولار لعام ٢٠١٨ (يساوي المبلغ اللازم لعام ٢٠١٧) للإبقاء على القدرة على مكافحة المرض والحد من مخاطر تفشيه مستقبلاً.
- ٢٩ - واضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بأعمال إضافية في مجال المياه والصرف الصحي المتصل بالكوليرا من خلال مشاريع سريعة الأثر تم تحديدها على أنها تسهم في تنفيذ النهج الجديد.
- ٣٠ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع جهات شريكة في الجهود المبذولة لمكافحة الكوليرا، نظراً إلى أن المرض يتسبب في تفاقم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وقد يؤثر على التقدم المتوقع في النمو الشامل. ويواصل البرنامج استثماراته في التنمية الطويلة الأجل لهايتي وفي رفاه سكانها.

باء - المسار ١ باء

٣١ - على النحو المبين في التقرير الأول بشأن النهج الجديد، يعزى استمرار تفشي وباء الكوليرا في هايتي أساساً إلى أسباب كامنة تتصل بالهياكل الأساسية: عدم حصول الأسر المعيشية على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المناسبة (لا يحصل سوى ٥٨ في المائة من الهايتيين على مياه مأمونة ولا تتوافر المراحيض إلا لـ ٢٨ في المائة منهم - وهي أسوأ المعدلات في نصف الكرة الغربي). ويشكل وجود نظم سليمة للمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية أفضل دفاع ضد الكوليرا (وغيرها من الأمراض المنقولة عن طريق المياه) في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، سر الأمين العام بإعلان رئيس هايتي، جوفينيل مويس، أن إنشاء هياكل أساسية مناسبة للمياه والصرف الصحي في جميع أنحاء البلد هو إحدى أولوياته.

٣٢ - ويشمل المسار ١ باء عمل الأمم المتحدة مع حكومة هايتي من أجل حشد الدعم لتحسين نظم المياه والصرف الصحي. ويتطلب ذلك جهداً من جانب أصحاب المصلحة المتعددين بقيادة السلطات المحلية والوطنية، والمجتمع المدني والأعمال التجارية. ويجري تقديم الدعم من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمؤسسات وعدد من شركاء التنمية (بما في ذلك إسبانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية)، والعديد من المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الخاصة. وأنشئ اتحاد من أجل دعم المرافق الصحية في البلدان النامية خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وسيشجع هذا المسار، ضمن مبادرات أخرى، الجهات الفاعلة الدولية على التعاون من أجل دعم جهود هايتي الرامية إلى تحسين نظم المياه والصرف الصحي.

٣٣ - ويهدف المسار ١ باء إلى تحفيز العمل من خلال الجهود الآتية الذكر التي تبذلها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لتزويد جميع الهايتيين بفرص الحصول على المياه النقية والمراحيض الصالحة للاستعمال بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٤ - وهناك عدد من الكيانات تقوم بالفعل بدعم الجهود التي يقودها الكيانان المسؤولان عن المياه والصحة في الحكومة المركزية، وهما المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي ووزارة الصحة العامة والسكان، على التوالي، لكفالة أن يتمكن الجميع من الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي من أجل تهيئة بيئة صحية في هايتي. وتمثل الفكرة الأساسية في التزام العديد من الجهات الفاعلة بالعمل في إطار من التآزر، واستكمال هياكل العمل والتنسيق القائمة وتوظيفها من خلال جهد متعدد السنوات ينتهي في عام ٢٠٣٠.

٣٥ - وأنشئ اتحاد للمياه والصرف الصحي في البلد يضم حكومات وكيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومجموعات من القطاع الخاص وجهات مانحة. ويشارك الأعضاء في تنفيذ مبادرات متعلقة بالمياه والصرف الصحي من خلال ولاياتهم الفردية، بيد أنهم قد التزموا بالعمل الجماعي في إطار النهج الجديد، مما يشير إلى أهمية إعطاء الأولوية للجهود المتعلقة بالمياه

والصرف الصحي وتعزيزها في هايتي. وستؤدي الجهود المشتركة للاتحاد إلى ترشيح الجهود الدولية والوطنية، ووضع أساس مشترك للتخطيط، واتخاذ إجراءات ذات طابع لا مركزي، وبناء القدرات على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات والبلديات في الحكومة، ورصد العمل الجماعي والنتائج. وسيسهم هذا بشكل عام في تعزيز الأولويات الوطنية والإشراف على تحسين إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في هايتي.

٣٦ - وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي وعمد البلديات الثماني من الفئة ألف على إعداد خطط عمل محددة بشأن المياه والصرف الصحي من أجل ضمان توفير بيئة صحية لأكثر الأحياء تعرضا للكوليرا. وثمة خريطة طريق لأربع بلديات يتوقع أن تكون جاهزة بحلول منتصف عام ٢٠١٧ وستجهز خريطة أخرى بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٧ للبلديات الأربع الأخرى. ويقصد من ذلك مساعدة الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في مكافحة الكوليرا والوقاية منها على تنسيق جهودها وزيادة الحماية في المناطق التي تكون الكوليرا فيها أكثر الأوبئة انتشارا.

٣٧ - ويشارك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في مشاريع مستمرة لتوفير المياه والمرافق الصحية وهو بصدد إعداد برنامجين جديدين مع حكومة هايتي لدعم تنمية إمدادات المياه في بور - أو - برانس وإدارة النفايات الصلبة في كاب هايتيان.

٣٨ - وما زال يتعين إنشاء طرائق التمويل الخاصة بالمسار ١ باء بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وركز البنك الدولي على المدن الصغيرة والمناطق الريفية الأكثر تأثرا بالكوليرا، وخصص ٥٠ مليون دولار لمشاريع المياه والصرف الصحي في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ و ٢٠ مليون دولار إضافية في عام ٢٠١٧. ورصد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أكثر من ٩٥ مليون دولار لمشاريع المياه والصرف الصحي في هايتي خلال السنوات الست الماضية، ومن المقرر تخصيص ٦٢ مليون دولار إضافية لبور - أو - برانس لعام ٢٠١٧ و ٢٥ مليون دولار لإدارة النفايات الصلبة في كاب هايتيان. وتعتمز سويسرا المساهمة بـ ٣٠ مليون دولار، وتعهدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بـ ١٠ ملايين دولار. وشاركت إسبانيا في تمويل عمل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في هايتي لعدة سنوات، إلا أن هذا المشروع قد انتهى الآن. وأظهرت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية رغبة قوية في المشاركة في الجهود المبذولة في إطار المسار ١ باء. وتلقت اليونيسيف ٢٠ مليون دولار كندي من كندا و ٣ ملايين دولار من اليابان من أجل إجراء تحسينات أطول أجلا لمرافق المياه والصرف الصحي في ثماني بلديات في مقاطعتي الوسط وأرتيبونيت. كما تلقت اليونيسيف ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

٣٩ - وفي أعقاب الإعصار ماثيو، قام البنك الدولي بتعبئة ١٠٠ مليون دولار إضافية من أجل الهياكل الأساسية للنقل؛ والزراعة؛ والمياه والصرف الصحي (مبلغ الـ ٢٠ مليون دولار المذكور في

الفقرة ٣٨)؛ والصحة، بما في ذلك إصلاح المستشفيات والعيادات (٢٥ مليون دولار). ومن المرجح أن تشمل الأعمال المتعلقة بالمياه والصرف الصحي إجراء استقصاء أولي على نطاق البلد لإمكانية الحصول على المياه النظيفة. ومن المعلوم أن البنك الدولي يقترح تقديم ٤,٢ ملايين دولار إلى حكومة هايتي واليونيسيف لتغطية تكاليف أفرقة الاستجابة السريعة.

رابعاً - النهج الجديد: المسار ٢

٤٠ - يعرف المسار ٢ بأنه حزمة لتوفير المساعدات المادية والدعم للهايتيين الأكثر تضرراً بشكل مباشر من وباء الكوليرا في هايتي. فهو تعبير ملموس عن اعتراف المنظمة بمعاناة شعب هايتي الناجمة عن تفشي الكوليرا. وكما ورد في التقرير الأول (A/71/620)، يهدف هذا المسار إلى التصدي بصورة مجدية لأثر الكوليرا على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية.

٤١ - وتواصلت المشاورات الأولية المشار إليها في التقرير الأول. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اجتمع كبير المستشارين المعني بآثار الكوليرا في هايتي مع فريق الأمم المتحدة القطري، وممثلي الحكومة الانتقالية والمنظمات غير الحكومية، وقام بزيارة ميرباليه. بيد أن المشاورات بين الأمم المتحدة والضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية لم تبدأ. وكما ذكر في التقرير الأول، لا يمكن أن تبدأ المشاورات بشأن المسار ٢ دون توافر كم كاف من التمويل المضمون، وهو ما لم يتحقق بعد.

٤٢ - وفي غضون ذلك، ومن أجل استمرار الزخم بشأن المسار ٢، يقترح الأمين العام بدء العمل في مشروع أو اثنين من المشاريع المجتمعية ذات الطابع الرمزي في ميرباليه التي تعد أول منطقة تفشى فيها وباء الكوليرا وما زالت تمثل إحدى "البقع الساخنة" الثمان للكوليرا. واستناداً إلى تجربة العمل مع المجتمعات المحلية وتعزيز التنمية المحلية في هايتي، قدم المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي اقتراحاً بمشروع إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، وطلب الحصول على ٥٠٠.٠٠٠ دولار لتمويل مشاريع مجتمعية والأنشطة ذات الصلة. ووافق الرئيس، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني، على تمويل اقتراح المشروع في جلسته الأولى المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٤٣ - وسيضمن اقتراح ميرباليه ثلاثة عناصر رئيسية: (أ) التشاور مع الضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية والممثلين المحليين، والقيادات الرسمية وغير الرسمية والفئات الضعيفة في ميرباليه لاستطلاع آرائهم بشأن رفاه مجتمعاتهم في الأجل القصير والمتوسط والطويل وبشأن اختيار المشاريع وتحديد الأولويات؛ (ب) تنفيذ المشاريع المجتمعية التي تحددها وتختارها المجتمعات المحلية في ميرباليه أثناء المشاورات والتي تستوفي معايير اختيار معينة تتسق مع النهج الجديد؛ (ج) تحديد الجهات الفاعلة المنفذة الرئيسية في البلديات الـ ١٨ الأكثر تضرراً في هايتي.

٤٤ - وستأخذ معايير الاختيار المقترحة في الاعتبار الفوائد التي ستعود على تلك الأسر المعيشية الأكثر تأثراً بالكوليرا بصورة مباشرة؛ والتكامل مع أنشطة المسار ١؛ والاستدامة؛ والمواءمة مع الخطط الإنمائية المحلية؛ وإدماج الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والشباب؛ وقدرات التنفيذ القائمة على الصعيد المحلي؛ والأثر المتوقع؛ وتحليل نسبة الفائدة إلى التكلفة. وتهدف المشاريع إلى التخفيف من المعاناة التي تسببها الكوليرا وتعزيز القدرة على التصدي بشكل استباقي ومستدام للظروف التي تزيد خطر الكوليرا، ولا سيما الفقر المزمن، وضعف الهياكل الأساسية الصحية، ومحدودية الوصول إلى المياه النظيفة، وسوء ظروف السكن وانعدام الخدمات الصحية الأساسية.

٤٥ - وستكتسي الاستدامة أهمية خاصة حيث أثبتت التجربة أن ثمة مخاطر تواجهها المشاريع تتمثل في محدودية تأثيرها إذا لم ترتبط بأطر إنمائية أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمي والوطني. وسيعمل المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في هايتي، قدر الإمكان، على ربط المشاريع بخطط التنمية المحلية (والمساعدة على تحديد خطط بسيطة في المناطق التي لا توجد لها خطط) وكفالة تنفيذها من قبل المنظمات المحلية القائمة أو المنظمات غير الحكومية الموجودة في المناطق المتضررة. وهذا أمر أساسي لضمان استدامة المشاريع. ولا توجد لدى أي قسم من الأقسام البلدية الأربعة في بلدية ميرباليه أية خطط للتنمية المحلية؛ وتوجد لدى ميرباليه خطة إنمائية على مستوى البلدية سيتم استكمالها.

٤٦ - ويمكن حصر المشاريع المحتملة في ميرباليه في ثلاث مجموعات رئيسية: (أ) الهياكل الأساسية المجتمعية الصغيرة (مثل تدابير القضاء على الكوليرا، بما في ذلك شبكات ترشيح المياه ونظم الصرف على المستوى المحلي وغيرها من المبادرات المكتملة للمسار ١، وإصلاح البيئة، بما في ذلك إدارة النفايات والحد من المخاطر، وإصلاح الطرق الفرعية، وتحديث المراكز المجتمعية التي تدعم تغيير السلوك وفوائد أخرى تعود بالنفع على النساء والشباب)؛ (ب) توفير الخدمات الأساسية (مثل التعليم، بما في ذلك إدخال تحسينات على المدارس وتوفير المعدات والمنح الدراسية، والرعاية الصحية، بما في ذلك إدخال تحسينات على العيادات)، وتوفير المعدات واللوازم، وتدريب الموظفين، ومنح الصحة وتوفير الكهرباء؛ (ج) تهيئة سبل كسب العيش وفرص العمل والأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك توفير الهياكل الأساسية الإنتاجية في المجتمعات المحلية، والتدريب المهني، وتوفير الأدوات والمعدات، ودعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بوجه خاص على تمكين منظمي المشاريع من النساء والشباب، وتقديم المساعدة إلى التعاونيات والرابطات المماثلة. وسوف تهدف المشاريع إلى إفادة المجتمع ككل، مع إعطاء الأولوية لتوفير المنافع للفئات الأكثر تضرراً بشكل مباشر من وباء الكوليرا.

٤٧ - وسيعمل المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي مع السلطات الهايتية والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وبقية فريق الأمم المتحدة القطري ومع مجموعة مختارة من الشركاء المنفذين. وسيتوخى إلى أقصى حد ممكن أن يكون الشركاء المنفذون منظمات موجودة

بالفعل في المجتمعات المحلية المتضررة. وسوف يعملون مع المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في هايتي خلال المشاورات وسيقترحون بعد ذلك قائمة بمبادرات أو مشاريع محددة التكاليف ستشمل خطط العمل والنتائج المتوقعة والنواتج والأنشطة والميزانية وتقييم المخاطر مشفوعة بتدابير التخفيف. ويتوقع أن تنفذ المشاريع على مدى ستة أشهر في عام ٢٠١٧.

٤٨ - وسيسفر عنصر المسح المجتمعي عن إعداد قاعدة بيانات وخرائط بصرية، مما يوفر صورة شاملة لدور الجهات الفاعلة الرئيسية ومشاركتها في البلديات الـ ١٨ ذات الأولوية على صعيد مكافحة الكوليرا. وسيسهم ذلك في تحسين تنسيق جهود القضاء على الكوليرا في تلك البلديات وسيمهد الطريق أمام بدء تنفيذ المشاريع المجتمعية الأخرى، عندما يتوافر التمويل.

٤٩ - وكما ورد في التقرير الأول (A/71/620، الفقرة ٤٢)، ففي إطار النهج المجتمعي سيحصل ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ شخص أصيبوا بمرض الكوليرا وتعافوا منه وأسر أكثر من ٩ ٠٠٠ شخص ماتوا بسبب الكوليرا ومجتمعاتهم المتضررة على المساعدة المادية والدعم من خلال مشاريع مجتمعية تركز على التصدي لمرض الكوليرا وتخفيف المعاناة الناتجة عنه على مستوى المجتمع المحلي، وعلى تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على معالجة الظروف التي تزيد من خطر تفشي الكوليرا بشكل استباقي ومستدام، وخصوصاً الفقر، وسوء ظروف السكن، وانعدام الخدمات الأساسية، وضعف الوعي بالنظافة الصحية وعدم الأخذ بممارسات الصحة العامة.

٥٠ - وترد أنواع المشاريع المجتمعية المتوخاة في إطار النهج المجتمعي بشئ من التفصيل في التقرير الأول (A/71/620، الفقرات ٤٢-٥٢) وستعطى الأولوية للمشاريع التي ستسهم في تحقيق نتائج المسار ١ فيما يتعلق بمكافحة الكوليرا والقضاء عليها.

٥١ - وأشار في التقرير الأول إلى النظر في اتباع نهج فردي فيما يتعلق بأسر أولئك الأفراد الذين ماتوا بسبب الكوليرا، وإلى بعض التحديات والمخاطر التي ينطوي عليها هذا النهج (A/71/620، الفقرات ٥٤-٥٩).

٥٢ - ولمعالجة قصور البيانات المتاحة بشأن الوفيات الناتجة عن الكوليرا الموضحة في التقرير السابق (A/71/620)، سيكون من الضروري إجراء عمليات مسح للمجتمعات المحلية وتسجيل الوفيات في محاولة لتحديد أولئك الذين ماتوا بسبب الكوليرا وأسره. ويمكن تحقيق ذلك على عدة مراحل: إجراء مسح تقييمي للحالة الإنسانية لتحديد خط أساس لعدد الأفراد الذين ماتوا بسبب الكوليرا في كل مجتمع من المجتمعات المتضررة منذ عام ٢٠١٠، على أن يلي ذلك تسجيل للأسر المحتملة المؤهلة للحصول على المساعدة الإنسانية والتحقق من أهليتها. وسيتم إجراء عملية تحقق إضافية بغية التثبت من أهلية الأسر المعيشية المسجلة درءاً للمخالفات المحتملة نظراً لأوجه القصور التي تتسم بها السجلات التي يمكن استخدامها في إعداد إحالات مرجعية لنتائج عمليات مسح المجتمعات المحلية وعمليات التسجيل. وستكون نتائج هذه العمليات هي نفسها

بالضرورة غير دقيقة. وتشير التقديرات إلى أن عمليات المسح والتسجيل والتحقق تلك يمكن أن تستغرق مدة تصل إلى ثمانية أشهر وأن تتكلف حوالي ٤,٥ ملايين دولار.

٥٣ - وخلال المشاورات الأولية، أعرب العديد من المحاورين عن القلق من أن اتباع نهج فردي يمكن أن ينظر إليه على أنه ينطوي على تفضيل لبعض الضحايا على حساب الآخرين (أي تفضيل أسر الأفراد الذين ماتوا بسبب الكوليرا على الأشخاص الأكثر عدداً بكثير الذين أصيبوا بالكوليرا وتعافوا منها)، ويمكن أن يؤدي إلى إيجاد حوافز سلبية، وإحداث توترات وانقسامات داخل المجتمعات المحلية مما قد يؤدي إلى اندلاع العنف داخل هذه المجتمعات.

٥٤ - وفي حال التفكير في اتباع نهج فردي، يتعين ضمان تمويل كاف لتغطية تكاليف عمليات المسح والتسجيل والتحقق وتخصيص مبلغ ثابت معقول لكل حالة وفاة ناجمة عن الكوليرا. بيد أن ذلك لا يمثل واقع الحال في الوقت الراهن وتشير الآراء التي أعربت عنها الجهات المانحة المحتملة والشركاء التنفيذيون إلى أن هذا النهج يُستبعد أن يلقى تأييداً.

٥٥ - ولتنفيذ المشاريع المجتمعية في إطار المسار ٢، تشير التقديرات إلى أنه سيلزم توفير ٢٠٠ مليون دولار على مدى سنتين.

خامسا - الترتيبات الهيكلية

٥٦ - سيتطلب تنفيذ النهج الجديد دعماً مكرساً لنائب الممثل الخاص للأمين العام، وهو أيضاً المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، لتمكينه من تنسيق وتعزيز النهج الجديد. ومن المقترح توفير هذا الدعم في إطار القدرة الحالية للأمانة العامة.

٥٧ - وسيظل الإشراف المستمر على النهج الجديد مسؤولية نائب الأمين العام.

سادسا - الجدول الزمني للتنفيذ

٥٨ - من المتوقع أن يكتمل تنفيذ المسار ١ ألف بحلول نهاية عام ٢٠١٨، بينما من المتوقع اختتام المسار ١ باء في عام ٢٠٣٠.

٥٩ - ويُقدر الجدول الزمني لتنفيذ المسار ٢ بعامين من تاريخ بدء المشاورات مع الضحايا وأسرتهم ومجتمعاتهم المحلية. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، لا يمكن أن تبدأ تلك المشاورات دون ضمان التمويل الكافي للمسار ٢.

سابعاً - التبرعات

٦٠ - أنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي ليشكل منبراً سريعاً ومرناً وخاضعاً للمساءلة لدعم منظومة الأمم المتحدة والشركاء في تقديم

استجابة منسقة تتيح تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل على السواء، ويتمثل هدفه النهائي في القضاء على الكوليرا في هايتي ومنح الهايتيين القدرة على الصمود. ويمكن للصندوق أن يتلقى تبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمانحين من القطاع الخاص ويمكنه أن يصرف الأموال لفائدة الجهات الفاعلة المحلية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، في إطار ملائم من الشفافية والرقابة الماليتين. ويرأس الصندوق الاستئماني رئيس اللجنة الاستشارية للصندوق ورئيسها المناوب. وتقدم لهما الدعم اللجنة الاستشارية، التي تتألف من ممثلين لوكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء المساهمة (جمهورية كوريا وشيلي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). وقد وُجّهت الدعوة إلى حكومة هايتي، ممثلةً بممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، للانضمام إلى اللجنة الاستشارية بصفة مراقب. ويقوم الرئيس والرئيس المناوب، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية، بتنسيق أولويات التمويل والموافقة على المقترحات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين.

٦١ - وحتى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان الصندوق الاستئماني قد تلقى التزامات بلغ مجموعها ٢ ٦٦٦ ٧٤٦ دولاراً من سبع دول أعضاء هي: جمهورية كوريا، وسري لانكا، وشيلي، وفرنسا، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند. وقد ورد أيضاً مبلغ إضافي قدره ١٧ ٠٩١ دولاراً من موظفي الأمم المتحدة ومن جهات مانحة خاصة عن طريق مؤسسة الأمم المتحدة.

٦٢ - وعلى النحو المبين أعلاه، وافق الرئيس، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية، على تمويل من الصندوق الاستئماني لثلاثة مقترحات مشاريع من اليونيسيف ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمسارين ١ ألف و ٢ بمبلغ إجمالي قدره ٢,٥ مليون دولار.

٦٣ - ومن خارج الصندوق، التزمت كندا بمبلغ ٦ ملايين دولار كندي (حوالي ٤,٦ ملايين دولار)، والتزمت اليابان بمبلغ ٣٠٠ مليون ياباني (نحو ٢,٦ مليون دولار) لفائدة المسار ١ ألف.

٦٤ - ويشار في التقرير الأول للأمين العام (A/71/620) إلى أن النهج الجديد يقوم على افتراض أنه سيُتاح تمويل متأت من التبرعات من أجل تنفيذ المسار ٢ دون التحوّل عن المسار ١. غير أن احتمال أن يُضطر الأمين العام إلى اقتراح نهج تمويلي متعدد المصادر يبقى أمراً غير مستبعد.

٦٥ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة للحصول على تبرعات للنهج الجديد، فإن المبلغ الوارد حتى الآن غير كاف لتغطية التكاليف المقدرة للمسار ١ ألف أو المسار ٢ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٦٦ - وقدم مكتب الأمين العام إحاطة إلى الجمعية العامة بشأن النهج الجديد وكذلك بخصوص التصدي للإعصار ماثيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بالإضافة إلى سلسلة من

الإحاطات الإعلامية غير الرسمية للدول الأعضاء المهتمة بمعرفة المزيد عن تنفيذ وتمويل النهج الجديد. وقد قُدمت إحاطتان إعلاميتان بشأن إنشاء الصندوق الاستئماني وتشغيله. وعقد مسؤولون من الأمانة العامة اجتماعات عديدة مع الممثلين الدائمين لفرادى الدول الأعضاء في نيويورك للوقوف على مدى اهتمامهم بتقديم تبرعات لهذا العمل والإجابة على أسئلتهم بشأن تنفيذ النهج الجديد. وأجريت كذلك زيارات إلى عواصم ثماني دول أعضاء وإلى مقر المفوضية الأوروبية بهدف معلن هو تشجيع المساهمات المالية لفائدة المسارين. وقد دعم هذا الجهد المباشر لتعبئة الموارد حوارًا مع الدبلوماسيين في بور - أو - برنس وإحاطات إعلامية لشرح النهج الجديد ومستوى التمويل المطلوب. وخلال هذه المناقشات، قدم ممثلو الدول الأعضاء آراءهم بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأمانة العامة إذا كانت الموارد عن طريق التبرعات أقل من المبلغ الذي يعتبر ضرورياً لنجاح النهج الجديد. وفي وقت كتابة هذا التقرير، بلغت التبرعات الواردة حوالي ٢ في المائة من المبلغ المطلوب.

٦٧ - وفي محاولة متجددة لجمع تبرعات للنهج الجديد، كتب الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، يطلب منها أن تعلن عن نواياها فيما يتعلق بالتبرعات للنهج الجديد بحلول ٦ آذار/مارس. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت عدة دول أعضاء قد ردت على الرسالة، ومن المتوقع أن تكون هناك تبرعات إضافية.

٦٨ - وقرر الأمين العام تعيين مبعوث رفيع المستوى لوضع استراتيجية شاملة لجمع الأموال سعياً للحصول على تبرعات إضافية من الدول الأعضاء ومصادر أخرى، وهو يدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم المزيد من الدعم المالي الطوعي وغيره من أشكال الدعم الملائمة للنهج الجديد. وسيموّل المبعوث الرفيع المستوى من التبرعات.

٦٩ - ويدعو الأمين العام أيضاً فرادى الدول الأعضاء إلى النظر في إمكانية التنازل طوعاً عن إعادة الأرصدة والائتمانات غير المنفقة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ من الإيرادات المتنوعة والتسويات من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي يبلغ مجموعها نحو ٤٠,٥ مليون دولار، وتوجيهها بدلاً من ذلك إلى الصندوق الاستئماني لدعم النهج الجديد.

٧٠ - ولا يزال من غير الممكن استبعاد إمكانية أن يضطر الأمين العام إلى اقتراح نهج تمويلي متعدد المصادر.

٧١ - ويحث الأمين العام كذلك الدول الأعضاء على التعجيل بتقديم الدعم لحكومة هايتي الجديدة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تماشياً مع أولويات الحكومة واتفاق باريس.

ثامنا - الإبلاغ

٧٢ - يُقترح أن يقدم الأمين العام تقريراً آخر إلى الجمعية العامة عن النهج الجديد لتنظر فيه في دورتها الثانية والسبعين.

تاسعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٧٣ - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بهذا التقرير؛

(ب) النظر في دعوة فرادى الدول الأعضاء إلى تقديم المزيد من الدعم المالي الطوعي وغيره من أشكال الدعم الملائمة للنهج الجديد؛

(ج) النظر في دعوة فرادى الدول الأعضاء إلى التنازل طوعاً عن إعادة الأرصدة والائتمانات غير المنفقة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ من الإيرادات المتنوعة والتسويات من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتوجيهها بدلاً من ذلك إلى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي.